الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

قطر*: مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية، وتشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١]، الذي يسلم، بصفة خاصة، بأن تمويل الدين المحتمل عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ يساورها قلق لكون الانتعاش العالمي الراهن لا يساهم في إحراز تقدم ملموس في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها في أفقر البلدان، وفي حل مشاكل الديون الخارجية

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع .E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

141004 141004 04-55241 (A)
0455241

للبلدان النامية، وتلاحظ أن استمرار ديون البلدان النامية والتزامات خدمة ديونها، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، يشكل عنصرا يؤثرا سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بالتمديد الإضافي لشرط النفاذ الموقوت لمبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، واقتناعا منها بأن تنفيذ مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يمكن تعزيزها بتبسيط الشرطيات، ولا سيما بإلغاء الشروط الهيكلية والجزئية، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وترحب أيضا بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والموجه إلى جميع الدائنين للمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد** التصميم، الذي تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، على معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية بطريقة شاملة وفعالة؛

٣ - **تؤكد** أنه على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية منع حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها؛

٤ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٥ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد أنه ينبغي ألا يستخدم أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة أخذ ظروف البلدان في الحسبان في تحليل القدرة على تحمل الديون؛

٦ - **تعيد تأكيد** النداء المعبر عنه في إعلان الألفية والموجه إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يتطلب موارد مالية إضافية؛

---

(٣) A/59/219.

٧ - **تلاحظ بقلق بالغ** أن البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون لم تكتسب القدرة على تحمل الديون بعد بلوغ نقطة إنجاز المبادرة ، وترحب في هذا الصدد بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى النظر في إمكانية إلغاء شامل للديون الرسمية للبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الفقيرة الأخرى، بما فيها الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٨ - **تقر** بالجهود المتواصلة للبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون والرامية إلى تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، وتهيب في هذا الصدد بجميع الدائنين أن يشجعوا تلك الجهود عن طريق المزيد من المشاركة في تخفيف عبء الديون، حتى تضمن مؤسسات التمويل الدولية ودوائر المانحين التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

٩ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١٠ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى مواصلة جميع الدائنين لتدابير تخفيف عبء الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع، بما في ذلك داخل نادي باريس ولندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى؛

١١ - **تلاحظ** أن نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس يمكن أن يساهم في حل أكثر مرونة لمشاكل ديون البلدان النامية المثقلة بالديون غير المؤهلة لتخفيف عبء الدين في إطار مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان الدائنة أن تضمن معاملة تلك البلدان معاملة تراعي احتياجاتها المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون مدة طويلة؛

١٢ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل، بالإضافة إلى المنح التي تندرج في إطار الإعفاء من الديون، بغية ضمان بلوغ القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل دون المخاطرة بالاستثمار العام والخاص والإنفاق لأغراض الصحة والتعليم، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية ؛

١٣ - **تؤكد** على ضرورة توخي المجتمع الدولي للمزيد من المرونة في مساعدة البلدان النامية التي تمر بفترة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة المثقلة

بالديون والتي تمر بفترة ما بعد انتهاء الصراع ، لتحقيق تعمير أولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٤- **تؤكد أيضا** على ضرورة أن يراعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، التغيرات الأساسية الناجمة عن أمور منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في احتمالات النمو العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

١٥- **تحيط علما** بالإطار الجديد للقدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي والذي يرمي إلى تحديد البلدان التي ستكون مؤهلة للحصول على منح المؤسسة الإنمائية الدولية، ويدعو إلى التزام الشفافية في حساب السياسة القطرية والتقييمات المؤسسية التي تشكل جزءا من الإطار، وتدعو أيضا إلى تقييم لآثارها العامة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٦- **تشدد** على ضرورة إيجاد حل شامل لمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وتواصل في هذا الصدد تشجيع استكشاف آليات ابتكارية لمعالجة مشاكل ديون هذه البلدان معالجة شاملة؛

١٧ - **تشدد أيضا** على ضرورة النظر في إمكانية إنشاء آلية دولية لمعالجة الديون، في المنتديات الملائمة، ولا ينبغي أن يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتقليل المخاطر المعنوية إلى أدنى حد، وهي الآلية التي تجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

١٨- **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم بناء القدرات في البلدان النامية لإدارة الأصول والخصوم المالية، بغرض تعزيز سياسات تمويل الدين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

١٩- **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٠- **ترحب** بمبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والمصارف والصناديق الإنمائية، والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، إلى إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية يرمي إلى تسهيل التعاون والتنسيق بين مقدمي المساعدة التقنية في إدارة الديون؛

٢١ - **تطلب إلى** الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية؛

٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.